



دراسة تحليلية تقييمية للتطور التاريخي لنظام سعر صرف الدينار الجزائري (1962-2022)

An Analytical and Evaluative Study of the Historical Development of Exchange Rate System (1962–2022) the Algerian Dinar

حبيبة صياد¹

جامعة وهران 2 أحمد بن أحمد- الجزائر

habibasayad2020@gmail.com

تاريخ القبول للنشر: 2026-08-03

تاريخ الاستلام: 2026-05-31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم التطور التاريخي لنظام سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2022، من خلال تتبع مختلف المراحل التي مر بها منذ الاستقلال إلى غاية تبني نظام التعويم المُدار. كما تسلط الضوء على التحولات الاقتصادية والنقدية التي أثرت في مسار سعر الصرف، وتبرز العلاقة بين التغيرات في السياسات الاقتصادية والمالية وتطور قيمة الدينار الجزائري. وتتناول الدراسة الإطار النظري لسعر الصرف باعتباره متغيراً اقتصادياً كلياً يعكس تفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف، مع إبراز أهم العوامل المؤثرة فيه، مثل احتياطات الصرف، والميزان التجاري، والنتائج المحلي الإجمالي، والتضخم، وأسعار الفائدة. وقد أظهرت النتائج أن نظام سعر الصرف في الجزائر شهد انتقالاً تدريجياً من نظام إداري صارم إلى نظام أكثر مرونة، بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية الداخلية والتغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي. كما بينت الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية الكلية لعبت دوراً محورياً في تحديد اتجاهات سعر صرف الدينار الجزائري وتفسير تطوراتهِ عبر مختلف المراحل التاريخية. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الجزائر، نظام الصرف، الدينار الجزائري، السياسة النقدية.

Abstract:

This study aims to analyze and evaluate the historical development of the Algerian dinar exchange rate system over the period 1962–2022 by tracing the

¹ حبيبة صياد



various stages it has undergone since independence up to the adoption of the managed floating exchange rate regime. It highlights the major economic and monetary transformations that have influenced the evolution of the exchange rate and examines the relationship between economic and financial policy changes and the value of the Algerian dinar. The study also presents the theoretical framework of the exchange rate as a key macroeconomic variable reflecting the interaction of supply and demand forces in the foreign exchange market, while emphasizing the main determinants affecting its behavior, including foreign exchange reserves, the trade balance, gross domestic product, inflation, and interest rates. The findings indicate that Algeria's exchange rate regime has experienced a gradual transition from a rigid administrative system to a more flexible framework, in line with domestic economic transformations and changes in the global economy. Furthermore, the study shows that macroeconomic variables have played a crucial role in shaping the trends of the Algerian dinar exchange rate and explaining its evolution throughout the different historical phases.

Keywords: Exchange Rate, Algeria, Exchange Rate Regime, Algerian Dinar, Monetary Policy.

مقدمة:

يُعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحظى باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة نظرًا لدوره المحوري في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتأثيره المباشر على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، والتضخم، والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما يمثل سعر الصرف أداة أساسية من أدوات السياسة النقدية، تعتمد عليه الدول في إدارة علاقاتها الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وتزايد حركة المبادلات التجارية والمالية الدولية.

وقد شهدت أنظمة سعر الصرف عبر العالم تطورات متعددة تبعًا للتحويلات الاقتصادية والمالية الدولية، حيث انتقلت العديد من الدول من أنظمة الصرف الثابت إلى أنظمة أكثر مرونة، بهدف التكيف مع التغيرات الاقتصادية ومواجهة الصدمات الخارجية. وتُعد الجزائر من بين الدول التي عرفت تحولات مهمة في نظام سعر الصرف منذ الاستقلال، نتيجة التغيرات الاقتصادية الداخلية والإصلاحات الهيكلية، إضافة إلى تأثير تقلبات أسعار النفط باعتباره المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني.

فقد مر الدينار الجزائري بعدة مراحل في إدارته النقدية، بداية من نظام الصرف الإداري المرتبط بخصائص الاقتصاد الموجه، ثم الانتقال تدريجيًا نحو أنظمة أكثر مرونة، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1994، التي شكلت نقطة تحول في إدارة السياسة النقدية وسوق الصرف.

وانطلاقًا من أهمية هذا الموضوع، يهدف هذا المقال إلى دراسة تطور نظام سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1962-2022، من خلال الجمع بين الإطار النظري والتحليل التاريخي، مع إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحديد قيمة الدينار الجزائري وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة: مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف تطور نظام وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2022؟

وللاجابة على إشكالية الدراسة لا بد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف وما أهم النظريات المفسرة له؟
- ما طبيعة سوق الصرف وما أهم المخاطر المرتبطة به؟
- ما هي أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف؟
- كيف تطور نظام وسياسة سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال؟
- أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية :
- توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف.
- إبراز أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لتحديد سعر الصرف.
- التعرف على سوق الصرف والمخاطر المرتبطة به.
- تحليل أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف.
- دراسة تطور نظام وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1996-2022

المنهج العلمي المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهجين الوصفي والتاريخي:

1. **المنهج الوصفي:** لوصف المفاهيم النظرية المتعلقة بسعر الصرف، وسوق الصرف، والسياسات النقدية.

2. **المنهج التاريخي:** لدراسة تطور نظام وسياسة سعر الصرف في الجزائر وتحليل مختلف المراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

1. الإطار النظري ماهية سعر الصرف

على المستوى الدولي، تصاحب كل عملية تبادل للمواد الخام أو السلع أو الخدمات تدفقات نقدية. وفي ظل غياب عملة عالمية موحدة، فإن المشاركة في التجارة الدولية تفرض على الدول تحويل عملتها الوطنية، ويتم هذا التحويل في سوق الصرف الأجنبي وفقاً لسعر الصرف. ويؤدي سعر الصرف باعتباره قيمة عملة بلد ما مقومة بعملة بلد آخر دوراً حاسماً في التجارة الدولية؛ فهو يعكس مدى انفتاح الدولة على الخارج، ويحدد شروط اندماج الاقتصاد في السوق العالمية، كما يسمح بمقارنة أسعار السلع والخدمات بين مختلف البلدان. (دومنيك فليب، 2001، ص 15-35)

1.1- تعريف سعر الصرف

يتعين على الوكلاء الاقتصاديين الذين يمارسون نشاطاً دولياً (سواء في تجارة السلع والخدمات، أو الأصول المالية، أو الاستثمارات) استبدال عملاتهم الوطنية بعملات أجنبية. وتفرض هذه المبادلات الدولية إجراء هذا التحويل النقدي الذي يُعرف بـ "الصرف". والصرف هو عملية مالية يتم من خلالها تحويل وسائل الدفع الخاصة ببلد ما إلى وسائل دفع خاصة ببلد آخر. وتتمثل هذه العملية في شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في سوق الصرف، وذلك بسعر يُسمى "سعر الصرف". ومن الجدير بالذكر أن شراء عملة ما يعني تلقائياً بيع عملة أخرى، تُعرف بـ "العملة المقابلة" (Katusiime, 2025, p. 06)

وبناءً على ذلك، يمثل سعر الصرف مقياسًا لقيمة عملة ما مقابل عملة أخرى؛ حيث يُسعر في أسواق الصرف ويتغير باستمرار وفقًا لآليتي العرض والطلب.

2.1- أنواع سعر الصرف

تتعدد أنواع سعر الصرف، لكن يبقى أهمهما مايلي:

1.2.1- سعر الصرف الاسمي الثنائي (NEER)

هو السعر النسبي لعملة ما مقابل عملة أخرى، ويمثل كمية العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (يعكس القيمة الخارجية للعملة) وآلية تحديد السعر تنتج بالتسعير في الأسواق عن تلاقي قوى: (Kerstin & Helmut, 2021, p. 61)

الطلب على العملات: يرتفع بسبب الاستيراد، الاقتراض الخارجي، السياحة في الخارج، والاستثمار الدولي.

عرض العملات: يرتفع بسبب التصدير، الإقراض الدولي، السياحة الوافدة، والاستثمارات الأجنبية

2.2.1- سعر الصرف الحقيقي (RER)

هو مؤشر يقارن القوة الشرائية الفعلية للعملة بين بلدين مختلفين، حيث يقيس النسبة بين سلتين من السلع مقومتين بنفس العملة، وذلك بهدف قياس "القدرة التنافسية السعيرية" لبلد ما اتجاه بلد آخر، مع الأخذ في الاعتبار سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم (تغيرات الأسعار) في كلا البلدين (Esra & Arslan, 2023). ويُحسب سعر الصرف الحقيقي وفقًا للمعادلة التالية:

3.2.1- سعر الصرف الفعلي (REAL) أو متعدد الأطراف

يوصف سعر الصرف الاسمية بين عملتين بسعر الصرف الثنائي. بالنسبة لعملة معينة، إذا كان N هو عدد العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى هذه العملة، فإنه يوجد N من أسعار الصرف الثنائية، ومن أجل تقييم تطور القيمة الدولية لعملة ما مقارنة بمجموع عملات شركائها التجاريين، يتم عادةً حساب سعر الصرف

الفعلي لهذه العملة. ونظراً لأن جميع العملات لا تحظى بالأهمية نفسها بالنسبة للبلد، يتم إجراء عملية ترجيح (ثقليل) لأخذ كثافة المبادلات التجارية مع كل شريك في الاعتبار، حيث أن سعر الصرف الفعلي لبلد ما هو متوسط هندسي مرجح لأسعار الصرف الثنائية لهذا البلد تجاه أبرز شركائه التجاريين. وعادةً ما يكون الترجيح هو الوزن النسبي لكل دولة أجنبية في إجمالي التجارة الخارجية للبلد المعني (Bill Z & Tong, 2014). ويُعرّف سعر الصرف الفعلي الاسمي لعملة ما (i) على النحو التالي:

4.2.1- سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)

تماماً كما هو الحال بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الاسمي الذي يجمع بين أسعار الصرف الثنائية الاسمية، فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) يجمع بين أسعار الصرف الثنائية الحقيقية. وعلى الرغم من أن حسابه يُعد أكثر صعوبة بقليل، إلا أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يُعتبر أكثر شمولاً واكتمالاً (Oussama, Zakaria, 2025).

5.2.1- سعر الصرف التوازني الأساسي (BEER)

صاغه الاقتصادي "ويليامسون" عام 1983، وهو سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يحقق توازنين معاً على المدى المتوسط: (Michele & Michał, 2023) التوازن الداخلي: وصول الاقتصاد إلى مستويات نموه الكامن والكامل مع معدل بطالة توازني ودون إحداث تضخم.

التوازن الخارجي: استدامة الحساب الجاري لميزان المدفوعات على المدى الطويل، حيث تتوازن الصادرات والواردات، ويتطلب ذلك زيادة الإنتاج المحلي تماشياً مع المبادلات الدولية.

3.1- النظريات المفسرة لسعر الصرف:

1.3.1- نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP)

تُعد نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) واحدة من أقدم النظريات المفسرة لكيفية تحديد أسعار الصرف؛ والتي تعود أصولها إلى القرن السادس عشر، وقد

تمت صياغتها بشكل رسمي في عام 1914 من قبل الاقتصادي السويدي كاسيل، إذ أن الفرضية الأساسية التي تنطلق منها هذه النظرية بسيطة، حيث تتحدد قيمة عملة ما بمقدار السلع والخدمات التي تسمح بشرائها في بلد إصدارها مقارنة بما تسمح بشرائها في الخارج. وبالتالي، فإن قيمة العملة هي دالة في قوتها الشرائية النسبية، والتي تُحسب بمقارنة قوتها الشرائية في سوقها المحلية وفي الخارج، وتتغير القوة الشرائية لعملة ما في سوق معينة بشكل عكسي مع المستوى العام للأسعار (كلما ارتفعت الأسعار في بلد ما؛ انخفضت القوة الشرائية للوحدة النقدية) (فيصل وعيسى، 2024).

وينقسم تفسير هذه النظرية إلى:

تعادل القوة الشرائية المطلق (Absolute PPP)

تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة (PPP) أنه تحت تأثير قوى السوق المدفوعة بالمراجعة، يتكيف سعر الصرف حتى تتساوى أسعار سلال السلع والخدمات الوطنية في بلدين. ووفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة، فإن سعر الصرف هو ببساطة نسبة السعر المحلي إلى السعر الأجنبي لمجموعة معينة من السلع، وهذا مع افتراض ثبات سعر الصرف الحقيقي (Saidat & Tahir, 2023, p. 04)

تعادل القوة الشرائية النسبي (PPP Relative)

يفترض النموذج المخفف لتعادل القوة الشرائية، والذي يُعرف باسم تعادل القوة الشرائية "النسبي"، أن سعر الصرف بين دولتين سيتعدل في نهاية المطاف ليعكس الفرق بين معدلات التضخم فيما بينهما. وبالتالي، ينبغي للدول التي تتبنى سياسات نقدية مختلفة أهدافاً تضخمية متباينة أن تتوقع انعكاس هذا الاختلاف في سعر الصرف (Ong, 2024, p. 05)

2.3.1- نظرية ميزان المدفوعات

تُعرّف نظرية ميزان المدفوعات بأنها مدخل يفسر مستويات أسعار الصرف بناءً على محصلة التفاعلات الاقتصادية للدولة؛ وهي محاسبياً بيان إحصائي

يسجل وفق مبدأ القيد المزدوج المتوازن مجمل تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة. وتعود الجذور التاريخية لهذا المدخل إلى الفكر الميركانتي الذي ربط الثروة بالفائض التجاري وتدفق الذهب، حيث تذكر السجلات التاريخية لبريطانيا بدء تدوين المعاملات منذ القرن الـ13 وإعداد الموازين دورياً منذ عام 1816، وهو الإطار الذي وحده صندوق النقد الدولي لاحقاً عبر دليله الخامس عام 1993 بالتعاون مع 20 دولة وأربع منظمات دولية (OCDE, Eurostat، الأمم المتحدة، والبنك الدولي). وتتمحور أهداف هذا المدخل حول تقديم رؤية دقيقة للمركز الخارجي للاقتصاد، وتفسير اتجاهات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وقياس درجة التنافسية والتبعية الاقتصادية للدولة عبر مؤشرات نوعية كمعدل التغطية التجارية، مما يجعله أداة أساسية لتوجيه السياسات النقدية والاقتصادية (فاطمة، 2017).

3.3.1- نظرية تعادل معدلات الفائدة

تتلخص نظرية تعادل معدلات الفائدة في كونها مدخلاً كلياً يفسر حركة رؤوس الأموال وتحديد أسعار الصرف بناءً على الفوارق في العوائد المالية بين الدول، حيث صاغها الاقتصادي كينز (Keynes) لأول مرة عام 1923 ليثبت من خلالها أن المتعاملين في السوق (كالبندان، البنوك، والشركات متعددة الجنسيات) لا يكتفون بالمراجعة في أسعار الصرف وحدها، بل يستغلون الفجوات بين معدلات الفائدة للعملات المختلفة. وتنقسم هذه المقاربة نظرياً إلى صنفين: التعادل المغطى الذي يهدف إلى تحقيق أرباح مؤكدة دون تحمل مخاطر الصرف عبر اللجوء إلى العقود الآجلة كأداة تحويط وحماية، والتعادل غير المغطى القائم على تحمل المخاطر والاستثمار بناءً على التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف والإحلال الكامل للأصول. وتتمحور أهداف هذا المدخل حول تفسير وتوجيه التدفقات النقدية الدولية، وتحديد تكلفة التحويط في الأسواق، فضلاً عن كشف طبيعة النظام النقدي العالمي الهرمي (Asma, 2016).

4.1- تعريف سوق الصرف

يُعرّف سوق الصرف نظريًا بأنه سوق شبكي كوكبي عالي الكفاءة والسيولة، يعمل بشكل مستمر على مدار 24 ساعة لتسهيل التبادل الفوري والآجل للعملات الوطنية عبر وسائط الاتصال والأنظمة المعلوماتية الحديثة، متجاوزاً الحدود المادية والمناطق الزمنية. وقد شهد هذا السوق تحولات تاريخية مفصلية وثقها الاقتصاد دوميستيك بليون، إذ انفجر حجم معاملاته اليومية بشكل متسارع ليرتفع بمقدار ست مرات بين عامي 1989 و 2010 بالغاً 3730 مليار دولار، مدفوعاً بظهور الوساطة الإلكترونية والعملية المالية، رغم تسجيله تراجعاً مؤقتاً بنسبة 20% بين عامي 1998 و 2001 إثر إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) عام 1999 واختفاء إحدى عشرة عملة محلية. وتتمحور الأهداف الأساسية لسوق الصرف حول توفير بيئة مالية بين-بنكية مرنة لتحديد الأسعار النسبية للعملات وفق قوى العرض والطلب، وتأمين آليات التحويط للشركات متعددة الجنسيات والبنوك المركزية ضد مخاطر التقلبات، بالإضافة إلى تسهيل تدفق رؤوس الأموال الدولية والمضاربات المالية التي بات حجمها يفوق التجارة السلعية بسبعين ضعفاً، مع تكريس الصدارة التاريخية للدولار الأمريكي كطرف أساسي في 85% من إجمالي التعاملات العالمية (الحبيب ونسيمة، 2022).

5.1- أنواع سوق الصرف

يمكن تصنيف سوق الصرف إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1.5.1 - سوق الصرف الفوري (Spot Market)

يُعرّف السوق الفوري، أو ما يسمى أيضاً بالسوق النقدي، بأنه السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية بشكل فوري، حيث يتم التسليم الفعلي للعملات خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل. ويُعد هذا السوق سوقاً لا مركزياً يعمل خارج البورصة، كما يتميز باستمرارية نشاطه على مدار 24 ساعة يومياً (Pierre, Timothy, & Luiz A, 2025, p. 05)

ويعتبر السوق الفوري أكثر أسواق الصرف الأجنبي سيولة، إذ يمثل ما يزيد عن 58% من إجمالي معاملات الصرف الأجنبي العالمية، بما يعادل حوالي 1.148 مليار دولار يوميًا. ويحتل فيه الدولار الأمريكي مكانة محورية داخل هذا السوق، حيث تدخل هذه العملة في حوالي 80% من إجمالي المعاملات. ويقوم السوق الفوري أساسًا على الثقة بين المتعاملين، إذ تتم العمليات غالبًا بصورة شفوية ثم يتم تأكيدها كتابيًا لاحقًا (Pierre, Timothy, & Luiz A, 2025, p. 06)

كما تخضع العملات الأجنبية لنظام ترميز موحد وضعته المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، ويتكون الرمز من ثلاثة أحرف؛ يشير الحرفان الأولان إلى رمز الدولة، بينما يرمز الحرف الثالث إلى العملة نفسها. فعلى سبيل المثال، يرمز للدينار الجزائري بالرمز (DZD)، حيث يشير:

- (DZ) إلى الجزائر،
- (D) إلى الدينار.

2.5.1- سوق الصرف الآجل (Forward Market)

يُقصد بسوق الصرف الآجل ذلك السوق الذي يتم فيه الاتفاق على سعر صرف وكمية محددة من العملات في الوقت الحاضر، بينما يتم التسليم الفعلي في تاريخ مستقبلي يتجاوز يومي عمل.

كما يشمل هذا السوق عقود مبادلة العملات، والتي تتمثل في اتفاق يقضي بشراء أو بيع عملة أجنبية نقدًا مع إعادة بيعها أو شرائها في تاريخ لاحق. وتُعد معاملات سوق الصرف الآجل أقل حجمًا مقارنة بمعاملات السوق الفوري، إذ تقل عنها بحوالي عشر مرات. وتجدر الإشارة إلى أن معاملات الصرف الآجل لا تتم داخل البورصة، بل تُبرم مباشرة بين الأطراف المتعاملة، ويُستخدم هذا السوق أساسًا للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية أو المعاملات المالية الدولية، مثل القروض والاستثمارات الأجنبية (J. Arcelus, Ravi, & Srinivasan, 2013, p. 554)

3.5.1- سوق الودائع بالعملات الأجنبية (Exchange Money Market in Foreign):

يُعرف سوق الودائع بأنه السوق الذي تتم فيه عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية، ويُطلق عليه أيضًا سوق ما بين البنوك. ويخضع هذا السوق لقواعد دقيقة تتعلق بالعملات، وأسعار الفائدة، وآجال الاستحقاق، وطرق احتساب الفوائد.

وتلتزم البنوك في هذا السوق بتقديم أسعار مناسبة لعملائها وفقًا لطبيعة العمليات المطلوبة.

ولا ينبغي الخلط بين اليورو كعملة أوروبية، واليورو-عملات (Eurocurrencies)، وهي العملات المودعة خارج الدولة المصدرة لها. فعلى سبيل المثال، تُسمى الدولارات المودعة في بنك ألماني بـ"اليورودولار" (Florian, Marie, & Cornelia, 2015, p. 343).

6.1- تعريف مخاطر الصرف

مخاطر الصرف هي احتمال تعرض المؤسسة أو المتعامل الاقتصادي لخسائر مالية نتيجة التقلبات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وتنشأ هذه المخاطر عندما تكون لدى المؤسسة معاملات أو التزامات أو أصول مقومة بعملات أجنبية، مما يجعل قيمتها تتأثر مباشرة بتغيرات سعر الصرف، سواء بالارتفاع أو الانخفاض (Katusiime, 2025, p. 07).

1.6.1- أنواع مخاطر الصرف

مكن تصنيف مخاطر الصرف إلى ثلاثة أنواع رئيسية: (Puriya & Falk, 2023, p. 08)

مخاطر المعاملات (Transaction Risk):

هي المخاطر التي تنشأ من العمليات التجارية والمالية التي تتم بالعملات الأجنبية، مثل عمليات التصدير والاستيراد أو القروض بالعملات الأجنبية. وتظهر هذه المخاطر خلال الفترة الممتدة بين إبرام العقد وتاريخ التسوية، حيث قد يؤدي تغير سعر الصرف إلى زيادة التكاليف أو تقليص الإيرادات.

المخاطر المحاسبية (Accounting Risk)

تتعلق هذه المخاطر بتحويل القوائم المالية من العملات الأجنبية إلى العملة المحلية عند إعداد التقارير المالية الموحدة، خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. ويؤدي تغير سعر الصرف إلى التأثير على قيمة الأصول والخصوم ونتائج المؤسسة في الميزانية العامة.

المخاطر الاقتصادية (Economic Risk)

تمثل أخطر أنواع مخاطر الصرف، لأنها تؤثر على القيمة الاقتصادية الشاملة للمؤسسة على المدى الطويل. فهي لا ترتبط فقط بالعمليات الحالية، بل تشمل أيضاً تأثير تقلبات سعر الصرف على القدرة التنافسية للمؤسسة، وحجم الطلب، والتدفقات النقدية المستقبلية.

7.1- سياسة سعر الصرف وأنظمة سعر الصرف

1.7.1- تعريف سياسة سعر الصرف

تُعد سياسة الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، إذ تمثل مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية، خاصة البنك المركزي، بهدف التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بما يخدم أهداف الاقتصاد الكلي مثل استقرار الأسعار، تحقيق التوازن الخارجي، دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز التشغيل. وتستخدم السلطات النقدية عدة أدوات لتحقيق هذه الأهداف، أبرزها إدارة احتياطات الصرف الأجنبي وتعديل أسعار الفائدة.

تعتمد سياسة الصرف على اختيار توجه نقدي مناسب، قد يكون في شكل سياسة العملة الضعيفة التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتحسين الميزان التجاري، رغم ما قد ينتج عنها من ضغوط تضخمية، أو سياسة العملة القوية التي تساهم في خفض تكلفة الواردات والحد من التضخم، لكنها قد تؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصادرات (Algozhina, 2022, p. 96)

2.7.1 - أنظمة سعر الصرف

يرتبط نجاح سياسة الصرف بطبيعة نظام سعر الصرف المعتمد، والذي ينقسم إلى ثلاثة أنظمة رئيسية (Katusiime, 2025, p. 04):

نظام الصرف الثابت: يتم فيه ربط العملة الوطنية بعملة أجنبية أو بسلة عملات، ويوفر استقرارًا في المعاملات التجارية، لكنه يتطلب احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي ويقلل من استقلالية السياسة النقدية.

نظام الصرف المرن (العائم)

يتحدد فيه سعر الصرف وفق قوى العرض والطلب في السوق، مما يمنح السلطات النقدية مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية، لكنه قد يؤدي إلى تقلبات سعرية مرتفعة.

نظام الصرف الوسيط

يجمع بين خصائص النظامين الثابت والمرن، حيث يسمح بدرجة من المرونة مع تدخل محدود للسلطات النقدية.

وقد اهتمت المؤسسات الدولية مثل Fonds Monétaire International بتصنيف أنظمة الصرف، سواء وفق التصريحات الرسمية للدول (De Jure) أو وفق الممارسات الفعلية (De Facto)، مما ساعد على فهم أفضل لسلوك السياسات النقدية والصرفية في مختلف الاقتصادات.

وبصفة عامة، يبقى اختيار نظام الصرف الأمثل مرتبطًا بخصوصيات كل اقتصاد، من حيث بنيته الاقتصادية، درجة انفتاحه التجاري والمالي، وطبيعة الصدمات التي يتعرض لها، مما يجعل من سياسة الصرف أداة استراتيجية لتحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

2. الإطار التحليلي التاريخي: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

تؤرخ المسيرة النقدية للجزائر المستقلة لثلاثة تحولات جوهرية في معمار نظام سعر الصرف، عكست في طياتها طبيعة التوجهات الإيديولوجية والظروف الماكرو-

اقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني، وتتوزع هذه الأنظمة تاريخياً بين الثبات الأحادي، والربط بالسلال المرجعية، وصولاً إلى التعويم المدار.

أولاً: حقبة الأحادية النقدية والارتباط الفرنسي (1962 - 1973)

مرحلة منطقة الفرنك (1962 - 1963): استهلت الجزائر فجر الاستقلال بالانتماء إلى منطقة الفرنك، حيث اتسمت هذه المرحلة الوجيزة بحرية التحويل والتحويل الخارجي، رافقتها تدابير حمائية لحماية النسيج الاقتصادي الناشئ من التنافسية الأجنبية. بيد أن النزيف الحاد المتمثل في الهروب الجماعي لرؤوس الأموال واختلال ميزان المدفوعات دفع السلطات النقدية إلى إحداث قطيعة تنظيمية بموجب المرسوم رقم 63-111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963، مكرسة الرقابة الصارمة على الصرف والتجارة الخارجية عبر نظام الحصص (التأسيس الكلي) وتأسيس الديوان الوطني للتجارة، وحظر الاكتناز العقاري أو المالي في الخارج، مع إلزامية ترحيل والتنازل عن الحصيلة التصديرية للبنك المركزي (Mounira, 2024, p. 79).

مرحلة الارتكاز المباشر (1964 - 1973)

تجسد التحول السيادي الأبرز في إرساء الدينار الجزائري كعملة وطنية بموجب القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964، حيث تم ربطه بتبادل ثابت مع الفرنك الفرنسي (1 دينار = 1 فرنك) وبغطاء ذهبي قيمته 180 ملغ من الذهب الخالص، بينما اشتقت قيم العملات الأخرى عبر مظلة اتفاقية "بريتون وودز". ولم تلبث عيوب هذا الارتباط الأحادي أن ظهرت للعيان عقب قرار فرنسا تخفيض قيمة فرنكها عام 1969 أمام الدولار، مما جر الدينار إلى انخفاض قسري أمام العملات الرئيسية، وهي التبعية التي بادر الطاقم النقدي إلى مراجعتها جذرياً عام 1973 إثر الانهيار الكامل لمنظومة "بريتون وودز" وبروز التعويم العالمي للمقاييس النقدية (لحسن ولخضر، 2017، صفحة 136).

ثانياً/- حقبة الربط بسلة العملات والسياسة المصرفية السلبية (1973 - 1986)
أفضى الانعطاف التاريخي لعام 1973 إلى فك الارتباط الأحادي واعتماد نظام
مؤشريقوم على سلة من 14 عملة دولية بغرض التحصن ضد الصدمات الخارجية
وتوزيع المخاطر. وقد خضع تثقيل العملات داخل السلة لمعيارين: الثقل التجاري
(العملة كوسيط دفع وحساب) والتوزيع الهيكلي للدين الخارجي (العملة كمستودع
للقيمة). ومن هذا المنطلق، حظي الدولار الأمريكي بوزن ترجيحي محوري ناهز 40%
نظراً لسيادته المطلقة على عائدات المحروقات (التي تشكل 95% من الصادرات
الوطنية المفوترة بالدولار) وكذا خدمة الدين الخارجي (الحبيب و نسيمة ، 2025 ،
صفحة 487)

مظاهر وأزمات الإدارة الاصطناعية

اتسمت هذه الحقبة بـ "سياسة الصرف السلبية"، حيث حدد السعر
الإداري للدينار بمعزل تام عن أساسياته ومقوماته الاقتصادية الحقيقية. فرغم
الاستقرار الظاهري والاصطناعي الذي أمنته الدولة، إلا أنه عانى من انقسام كامل
عن الواقع النظري؛ حيث أفرطت الجزائر في تمويل العجز عبر الإصدار النقدي، مما
ولد سيولة مفرطة تزامنت مع ضعف إنتاجية المؤسسات العمومية وعجزها عن
السداد، فارتفعت التوترات التضخمية التي تم كبحها إدارياً بآلية مراقبة الأسعار.
ونتيجة لذلك، ظل الدينار "مقوماً بأكثر من قيمته الحقيقية" (Sur value) مما رسخ
التراخي المالي. وأدى هذا الانقسام . بين قوة شرائية خارجية مدعومة اصطناعياً
وصعود الدولار وبين تآكل القوة الشرائية الداخلية . إلى فقدان المنتجات المحلية
لتنافسيتها السعرية، ونشوء "سوق صرف موازية" لتغطية الطلب على الاستيراد
الكمالي والمضاربي إثر قيود التقنين الرسمية. ومع مطلع الثمانينيات، تسبب صعود
الدولار في السلة في قفزة حقيقية اصطناعية لقيمة الدينار بنحو 50%، مما قضى
تماماً على تنافسية الصادرات خارج المحروقات (خالد و مراد، 2024، صفحة 64)

ثالثاً: حقبة السياسة المصرفية النشطة والتعديل الهيكلي (1986 - 1994)

أطاحت الصدمة النفطية العكسية لعام 1986 بالتوازنات التقليدية، حيث انهارت العائدات واشتد قيد التمويل الخارجي، مما جعل استمرار النهج القديم أمراً مستحيلاً. واضطرت الجزائر إلى مواجهة العاصفة بالاقتراض وتشديد الاستيراد، بالتوازي مع الانتقال نحو "سياسة الصرف النشطة" الرامية إلى القضاء على التقويم المفرط ومحاذاة القيمة التوازنية الحقيقية للدينار (إسماعيل و رشيد، 2021، صفحة 34)

مسار التعديل والتخفيض (الزاحف والصدمة)

دُشّن هذا المسار بـ التخفيضات الزاحفة (المنزقة) وهي تدابير غير معلنة وبشكل مستمر أدت إلى تراجع قيمة العملة بنحو 160% مقارنة بمستويات 1987. وفي عام 1991، وأمام الانسداد الماكرو-اقتصادي، انخرطت الجزائر في برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي (FMI) المرتكز على كبح الطلب والانفتاح التجاري. وشهد سبتمبر 1991 أول تخفيض رسمي و"صدمة" لقيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، لينتقل السعر من 18.5 إلى 22.5 دينار للدولار؛ ما أدّى إلى تضيق الفجوة مع السوق الموازية (حيث تقلص الفارق التاريخي من 5 أضعاف في منتصف الثمانينيات إلى ضعفين فقط عام 1991). واستمر المنحى التنافلي بين عامي 1991 و1994 بمعدل انزلاق سنوي قُدّر بـ 4%، ليستقر السعر الرسمي للدينار عند عتبة 24 دينار للدولار الواحد مع نهاية هذه المرحلة المعقدة (خالد و مراد، 2024، صفحة 65)

رابعاً: حقبة التعويم المدار والانتقال نحو آليات السوق (1994 - إلى يومنا هذا)

النقطة التحولية المفصلية في تاريخ السياسة النقدية الجزائرية

ففي إطار تعميق الإصلاحات الهيكلية والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي (FMI)، تخلت الجزائر رسمياً عن سياسة الربط الإداري بسلة العملات، لتنتقل نحو نظام التعويم المدار (Régime de Flotte gérée)، وهو النظام المستمر

حتى يومنا هذا، والذي يهدف إلى إحداث مرونة ديناميكية تسمح لأسعار الصرف بالاستجابة للمؤشرات الاقتصادية الكلية (خليفة والعيد، 2019، صفحة 364).

آلية عمل سوق الصرف ما بين البنوك (1996)

لتجسيد هذا التحول الهيكلي، أنشأ بنك الجزائر في جانفي 1996 سوقاً للصرف ما بين البنوك (Marché interbancaire des changes). وبموجب هذا النظام، لم يعد سعر الصرف يُحدد بقرار إداري جامد، بل أصبح يعتمد ظاهرياً على قوى العرض والطلب الناتجة عن المعاملات بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية. بيد أن هذا التدفق يظل تحت المراقبة اللصيقة والدائمة لبنك الجزائر (البنك المركزي)، الذي يتدخل بانتظام كـ "صانع للسوق" وموجه أساسي للسيولة لضمان عدم انحراف العملة الوطنية عن مستوياتها المستهدفة (مختارية و يحي، 2020، صفحة 453).

محددات سعر الصرف والتحكم في "سعر الصرف الفعلي الحقيقي" (REER): تتمحور السياسة المصرفية الحالية لبنك الجزائر حول هدف استراتيجي وهو تسيير استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار حول قيمته التوازنية طويلة الأجل. ويتأثر هذا السعر بثلاثة محددات جوهرية للاقتصاد الجزائري: (كافي و علي، 2020، صفحة 354)

أسعار النفط في الأسواق العالمية

باعتبار المحروقات المصدر الأساسي لتغذية احتياطات الصرف من العملة الأجنبية.

الفجوة التضخمية (فارق التضخم)

أي مقارنة معدل التضخم المحلي بمعدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر.

وضعية ميزان المدفوعات والميزانية العامة

والتي تحدد حجم الضغوطات على العملة الوطنية.

معضلة الثنائية النقدية واستمرار السوق الموازية

رغم النجاح في تحقيق استقرار نسبي للسعر الرسمي للدينار وتفادي التقويم المفرط الحاد، إلا أن نظام الصرف الجزائري ما زال يواجه تحدياً هيكلياً كبيراً يتمثل في ظاهرة الثنائية النقدية واستمرار الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي والسعر في سوق الصرف الموازية (السكوار). وتعود جذور هذه المعضلة إلى استمرار القيود الإدارية على تحويل العملات للأفراد (ضعف منحة السياحة) وعدم تلبية السوق الرسمية لبعض التدفقات المالية والمضاربة، مما يجعل السياسة المصرفية أمام رهان مستمر لتحقيق الاندماج المالي الكامل وقابلية التحويل الكلية للدينار في المستقبل.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع ، يتضح أن سعر الصرف يمثل أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مدى استقرار الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع التحولات الداخلية والخارجية. وقد أظهرت الدراسة أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري لا يرتبط بعامل منفرد، بل يتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية والنقدية والمالية المتداخلة، الأمر الذي يجعل فهم ديناميكيته ضرورة أساسية لصياغة سياسات اقتصادية فعالة وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

أولاً: نتائج الدراسة

- بينت الدراسة أن ديناميكية سعر صرف الدينار الجزائري تتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات التي تعرفها أسعار النفط العالمية وعائدات المحروقات، بحكم الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية.
- أظهرت النتائج أن تحسن رصيد الميزان التجاري لا ينعكس بالضرورة في صورة تحسن مستدام لقيمة الدينار الجزائري، نتيجة محدودية التنوع الاقتصادي وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في خلق الثروة والصادرات.

• كشفت الدراسة أن ارتفاع احتياطات الصرف، رغم أهميته في دعم الاستقرار المالي وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الخارجية، لا يؤدي تلقائياً إلى تعزيز قيمة العملة الوطنية ما لم يُصاحبه توظيف فعال ضمن سياسة نقدية متكاملة.

• كما تبين أن محدودية تطور السوق المالية والمصرفية تقلل من فعالية آليات انتقال السياسة النقدية، الأمر الذي يحد من قدرة أسعار الفائدة على التأثير في استقرار سعر الصرف.

• وأظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي، في ظل هيمنة قطاع المحروقات، لا ينعكس بالضرورة على تحسن قيمة العملة الوطنية، ما لم يكن مصحوباً بتنويع حقيقي للقاعدة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

• كما اتضح أن الاعتماد المرتفع على الواردات، خاصة السلع الاستهلاكية والتجهيزية، يفرض ضغوطاً مستمرة على سوق الصرف ويحد من مرونة السياسات الاقتصادية الرامية إلى دعم استقرار الدينار.

ثانياً: توصيات الدراسة

• تبني سياسة أكثر مرونة وفعالية في إدارة سعر الصرف بما يسمح بالتكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية ويعزز استقرار العملة الوطنية.

• تعزيز دور بنك الجزائر في إدارة سوق الصرف من خلال التدخل المدروس للحفاظ على التوازن النقدي والحد من التقلبات المفرطة في قيمة الدينار.

• تسريع مسار تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات عبر دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية وتشجيع الصادرات خارج قطاع الطاقة.

• مواصلة إصلاح وعصرنة المنظومة المصرفية والمالية وتطوير سوق الصرف بما يعزز كفاءة الوساطة المالية ويزيد من فعالية أدوات السياسة النقدية.

• العمل على تقليص حجم السوق الموازية للعملات الأجنبية من خلال توسيع قنوات الصرف الرسمية وتحسين الخدمات المالية وتعزيز الثقة في المؤسسات المصرفية.



- دعم الاستثمار المنتج وتحسين مناخ الأعمال بما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مصادر مستدامة للنقد الأجنبي.
- تعزيز نظم الرصد الاقتصادي والاستشراف المستقبلي بهدف التنبؤ المبكر بالصدمات الخارجية واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها على استقرار سعر الصرف والاقتصاد الوطني.
- وفي الأخير، يبقى تحقيق الاستقرار المستدام لسعر صرف الدينار الجزائري رهيناً بمدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، وبقدرة الاقتصاد الوطني على الانتقال من نموذج يعتمد أساساً على الموارد النفطية إلى اقتصاد متنوع وأكثر تنافسية وقدرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

المقالات العلمية

- بودية، الحبيب، وجلولي، نسيم. (2022). اختيار نظام سعر الصرف بين النظرية والتطبيق التجريبي. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 489-506.
- بودية، الحبيب، وجلولي، نسيم. (2025). نظم سعر الصرف للانعاش الاقتصادي بعد الصراعات الأهلية: دراسة قياسية للفترة "1974-2018". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 479-500.
- بوزيان، مختارية، وبن يحيى، يحيى. (2020). تقييم دور البنك المركزي الجزائري في توجيه وتحديد سعر الصرف: دراسة قياسية على سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2017). (مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 441-462.
- دردوري، لحسن، ولقيلطي، لخضر. (2017). سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 125-142.
- سير، خالد، وجنيدي، مراد. (2024). نظام الصرف وتقلبات سعر الصرف مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 59-74.
- صاري، إسماعيل، وسعيداني، رشيد. (2021). نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 25-45.

- عزي، خليفة، وغربي، العيد. (2019). إمكانية تطبيق نظام الدولة الرسمية كبديل لنظام التعويم المدار للدinar الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،
- قسول، فاطمة. (2017). تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل والمتوسط والقصير. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 911-921.
- كافي، فريدة، وبن قدور، علي. (2020). سعر الصرف الحقيقي ومستوى التنمية في الجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 345-363.
- يسيع، فيصل، ودراجي، عيسى. (2024). سعر الصرف ونظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) في الجزائر للفترة 01-2020 إلى 06-2023. (مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Journal Articles

- Algozhina, A. (2022). Monetary policy rule, exchange rate regime, and fiscal policy cyclicity in a developing oil economy. *Energy Economics*, 92–109.
- Arcelus, F. J., Ravi, G., & Srinivasan, G. (2013). Foreign exchange transaction exposure in a newsvendor setting. *European Journal of Operational Research*, 552–562.
- Asma, T. (2016). La structure par terme des taux d'intérêt: Gestion et modélisation des titres financiers à revenus fixes. *Revue d'économie et de statistique appliquée*, 274–287.
- Bill, Z. Y., & Tong, Z. (2014). A note on the real currency exchange rate: Definitions and implications. *Journal of International Business and Economics*, 45–55.
- Esra, U. N., & Arslan, R. (2023). Political economy of real exchange rate levels. *Journal of Comparative Economics*, 918–940.
- Florian, H., Marie, H., & Cornelia, H. (2015). Liquidity hoarding and interbank market rates: The role of counterparty risk. *Journal of Financial Economics*, 336–354.
- Katusiime, L. (2025). Exchange rate dynamics in developing countries: The role of derivatives. *Finance Research Open*, 1–10.
- Kerstin, B., & Helmut, H. (2021). Exchange rates, foreign currency exposure and sovereign risk. *Journal of International Money and Finance*, 54–68.
- Michele, C., & Michał, R. (2023). How many fundamentals should we include in the behavioral equilibrium exchange rate model? *Economic Modelling*, 60–71.
- Mounira, N. (2024). The European Monetary Union: A pioneering experience in optimal currency areas. *Industrial Economy*, 72–94.
- Ong, K. (2024). Adjusting toward long-run purchasing power parity. *Journal of International Money and Finance*, 1–11.
- Pierre, R. A., Timothy, P., & Luiz, A. P. (2025). Foreign exchange intervention and financial stability. *Journal of International Money and Finance*, 1–29.
- Puriya, A., & Falk, B. (2023). Exchange rate risk, banks' currency mismatches, and credit supply. *Journal of International Economics*, 1–19.
- Saidat, F. O., & Tahir, M. I. (2023). Testing absolute purchasing power parity in West Africa using fractional cointegration panel approach. *Scientific African*, 1–7.